دور القانون الدولي والمنظمات الدولية في دعم التنمية المستدامة والمشاريع الريادية

أ. أميره علي عمر التير
محاضر مساعد، - القانون الإداري - القانون العام –كلية القانون –
جامعة الرفاق للعلوم الإنسانية والتطبيقية - ليبيا
البريد الإلكتروني :eteramira6@gmail.com

تاريخ الاستلام:
2025/07/03م
القبول:
2025/07/20م
تاريخ النشر:
2025/09/20م

ملخص البحث:
يتناول هذا البحث دراسة دور القانون الدولي والمنظمات الدولية في دعم التنمية المستدامة والمشاريع الريادية، مع تسليط الضوء على التجربة الليبية كنموذج للدول النامية التي تواجه تحديات هيكلية ومؤسسية معقدة. انطلق البحث من تحليل المفاهيم القانونية للتنمية المستدامة وريادة الأعمال، ثم استعرض مساهمة القانون الدولي والجهات الفاعلة الدولية، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، في بلورة أطر داعمة للتنمية والابتكار. وخلص البحث إلى أن القانون الدولي يوفر أرضية معيارية مهمة، لكن فعالية الدعم الدولي تبقى محدودة في ظل غياب بيئات قانونية وطنية مستقرة وقادرة على استيعاب هذا الدعم. كما أظهرت التجربة الليبية ضعفًا في التشريعات، وتشتتًا مؤسسيًا، رغم وجود برامج شراكة دولية نشطة. وانتهى البحث بتوصيات تتعلق بتطوير الإطار القانوني الوطني، وتعزيز الشراكة مع المنظمات الدولية وفقًا لأولويات تنموية محلية مستندة إلى معايير الشفافية والاستدامة.

الكلمات المفتاحية: القانون الدولي – المنظمات الدولية – التنمية المستدامة – ريادة الأعمال – التجربة الليبية .

أهداف البحث:

1. تحليل الإطار القانوني الدولي للتنمية المستدامة والمشاريع الريادية، وبيان المبادئ والأحكام التي تنظّمها الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

2. تحديد دور المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة والبنك الدولي، في وضع السياسات والبرامج التي تعزز التنمية المستدامة وريادة الأعمال في الدول النامية.

3. تقييم فعالية هذه الأدوار الدولية من خلال دراسة مدى قدرتها على إحداث أثر ملموس في البيئات الانتقالية والهشة.

4. استقصاء التحديات والمعوقات التي تواجه الدول النامية، وخاصة ليبيا، في استيعاب الدعم الدولي وتطبيقه على أرض الواقع.

5. تقديم مقترحات عملية وتشريعية لتطوير الإطار القانوني والمؤسسي الوطني بما يعزز التنمية المستدامة ويحفّز المشاريع الريادية وفق المعايير الدولية.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي-التحليلي من خلال:

1. الوصف: استعراض المفاهيم القانونية للتنمية المستدامة وريادة الأعمال، والوقوف على الأطر الدولية والاتفاقيات ذات الصلة.

2. التحليل: تحليل نصوص القانون الدولي والسياسات التي تتبناها المنظمات الدولية، مع تقييم مدى فاعليتها في دعم التنمية والمشاريع الريادية.

3. المنهج المقارن: إجراء مقارنة بين التجربة الليبية وتجارب بعض الدول النامية الأخرى لاستخلاص أوجه التشابه والاختلاف وأفضل الممارسات.

4. المنهج النقدي: رصد التحديات والثغرات التي تحد من توطين الدعم الدولي في السياق الليبي، واقتراح حلول عملية وتشريعية لمعالجتها.

طريقة الوصول إلى نتائج البحث:

1. جمع البيانات والمصادر:

الاعتماد على النصوص القانونية الدولية مثل الاتفاقيات متعددة الأطراف وأجندة التنمية المستدامة 2030.

مراجعة أدبيات فقهية ودراسات أكاديمية حديثة حول التنمية المستدامة وريادة الأعمال.

الاطلاع على تقارير المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وتقارير وطنية ليبية ذات صلة.

2. التحليل القانوني والنقدي:

تحليل المعايير والمبادئ التي أرساها القانون الدولي لدعم التنمية والريادة.

تقييم سياسات وبرامج المنظمات الدولية من خلال مقارنة الأهداف المعلنة بالنتائج الميدانية.

3. المقارنة والتقويم:

مقارنة التجربة الليبية مع تجارب دول نامية أخرى لاستخلاص أوجه التشابه والاختلاف.

تحديد الثغرات التشريعية والمؤسسية التي تعيق استيعاب الدعم الدولي في ليبيا.

4. الاستنتاج التركيبي:

دمج المخرجات التحليلية والمقارنة للوصول إلى نتائج متكاملة تُبرز الدور الحقيقي للقانون الدولي والمنظمات الدولية.

5.صياغة توصيات عملية وتشريعية مبنية على الأدلة المستخلصة من التحليل.

أهداف البحث:

1. تحليل الإطار القانوني الدولي للتنمية المستدامة والمشاريع الريادية، وبيان الأسس والمبادئ التي تنظّمها الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

2. تحديد دور المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، البنك الدولي، وغيرها) في دعم التنمية المستدامة وتعزيز ريادة الأعمال في الدول النامية.

3. تقييم فاعلية الآليات الدولية ومدى انعكاسها على الواقع العملي في الدول ذات السياقات الانتقالية والهشة.

4. استقصاء التحديات والمعوقات التي تعترض استيعاب وتطبيق الدعم الدولي في ليبيا والدول المشابهة.

5. اقتراح توصيات تشريعية ومؤسسية لتطوير الإطار الوطني بما يعزز التنمية المستدامة ويدعم المشاريع الريادية وفق المعايير الدولية.

أهم النتائج:

1. القانون الدولي مرجع معياري أساس: يوفّر إطارًا موجّهًا لالتزامات الدول تجاه قضايا التنمية المستدامة من خلال مبادئ مثل التعاون الدولي، العدالة البيئية، والمسؤوليات المشتركة والمتمايزة.

2. دور المنظمات الدولية فاعل لكنه محدود: رغم ما تقدمه من برامج ومبادرات لدعم التنمية والريادة، إلا أن كثيرًا منها يفتقر إلى الاستمرارية والتوطين داخل الهياكل المؤسسية للدول النامية.

3. ريادة الأعمال أداة استراتيجية: أصبحت إحدى ركائز تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكنها تحتاج إلى دعم تشريعي وإداري محلي يضمن استدامتها.

4. التجربة الليبية تكشف فجوة تشريعية ومؤسسية: تفتقر ليبيا إلى إطار قانوني متكامل وسياسة وطنية واضحة للتنمية المستدامة، مع ضعف في التنسيق بين المؤسسات الوطنية والجهات الدولية.

5. عوائق رئيسية تحدّ من الأثر الدولي: من أبرزها عدم استقرار السياسات، ضعف القدرات الإدارية، غياب الحوكمة الرشيدة، ضعف التمويل الوطني، والتفاوت الجغرافي في تنفيذ البرامج.

The Role of International Law and International Organizations in Supporting Sustainable Development and Entrepreneurial Projectsa

Assistant Lecturer Amira Ali Omar Eter

Academic -Academic Title: Assistant Lecturer : Researcher's Status
Specialization: Administrative Law -Degree: Master's in Law
- Faculty of Law-Department: Public Law

Al-Rifaq University for Humanities and Applied Sciences

Country: Libya -
Email Addresseteramira6@gmail.com

Received (date): 2025/07/03م
Accepted (date): 2025/07/20م
Published (date): 2025/09/20م

Abstract

This research examines the role of international law **and international organizations** in supporting sustainable development and entrepreneurial projects, with a particular focus on the Libyan experience as a model for developing countries facing complex structural and institutional challenges.

The study begins by analyzing the legal concepts of sustainable development and entrepreneurship, and then reviews the contribution of international law and key international actors—such as the United Nations and the World Bank—in shaping supportive frameworks for development and innovation.

The research concludes that international law provides an important normative foundation; however, the effectiveness of international support remains limited in the absence of stable national legal environments capable of absorbing such assistance.
The Libyan case further reveals weaknesses in legislation and institutional fragmentation, despite the presence of active international partnership programs**.**

Keywords : International Law – International Organizations – Sustainable Development – Entrepreneurship – Libyan Experience
This translation maintains an academic tone and precise legal-development terminology suitable for conference presentations, publications, or formal documentation

The study ends with recommendations for developing the national legal framework and strengthening partnerships with international organizations in line with locally defined development priorities based on transparency and sustainability

Research Objectives

1.Analyze the international legal framework for sustainable development and entrepreneurial projects, clarifying the principles and provisions established by international agreements and conventions.

2.Identify the role of international organizations—such as the United Nations and the World Bank—in formulating policies and programs that promote sustainable development and entrepreneurship in developing countries.

3.Assess the effectiveness of these international mechanisms by examining their capacity to achieve tangible impact in transitional and fragile contexts.

4.Investigate the challenges and obstacles facing developing countries, particularly Libya, in absorbing and implementing international support on the ground.

5.Propose practical and legislative recommendations to enhance the national legal and institutional framework in order to foster sustainable development and stimulate entrepreneurial initiatives in line with international standards..

Research Methodology

The study adopts a descriptive–analytical approach, supplemented by comparative and critical methods:

1.Descriptive: Presenting the legal concepts of sustainable development and entrepreneurship and reviewing relevant international frameworks and agreements.

2..Analytical: Examining the provisions of international law and the policies of international organizations, and evaluating their

effectiveness in supporting development and entrepreneurial projects.

3. Comparative: Comparing the Libyan experience with that of other developing countries to identify similarities, differences, and best practices.

4. Critical: Highlighting the challenges and gaps that limit the localization of international support within the Libyan context and proposing practical legal solutions.

Method of Reaching the Results

1. Data Collection:

Consulting international legal texts, including multilateral agreements and the 2030 Sustainable Development Agenda.

Reviewing contemporary scholarly literature on sustainable development and entrepreneurship.

Analyzing reports from international organizations (United Nations, World Bank, UNDP) and relevant Libyan national reports.

2 .Legal and Critical Analysis:

Examining the principles and standards established by international law to support development and entrepreneurship.

Evaluating the policies and programs of international organizations by comparing stated objectives with field outcomes.

3. .Comparison and Evaluation:

Comparing the Libyan experience with those of other developing countries to identify similarities and differences.

Determining legislative and institutional gaps that hinder the effective absorption of international support in Libya.

4. .Synthetic Conclusion:

Integrating analytical and comparative findings to reach comprehensive results highlighting the real role of international law and organizations.

5. .Formulating Recommendations:

Developing practical and legislative proposals grounded in the evidence derived from the analysis.

Key Findings

1.International law provides a fundamental normative reference, offering a guiding framework for state obligations toward sustainable development through principles such as international cooperation, environmental justice, and differentiated responsibilities.

2. .International organizations play an active but limited role; many of their programs and initiatives lack continuity and effective integration into the institutional structures of developing countries.

3. .Entrepreneurship has become a strategic tool for achieving the Sustainable Development Goals, yet it requires strong local legislative and administrative support to ensure sustainability.

4. .The Libyan experience reveals legislative and institutional gaps, with no comprehensive legal framework or clear national policy for sustainable development, and weak coordination between national institutions and international actors.

5. Major obstacles limit the impact of international efforts, including policy instability, weak administrative capacity, absence of good governance, inadequate national funding, and geographic disparities in program implementation..

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد:

يشهد العالم تحولات متسارعة في شتى المجالات، تتصدرها التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي باتت تفرض على الدول والمنظمات ضرورة إعادة النظر في أنماط التنمية التقليدية، والبحث عن سبل أكثر استدامة وإنصافًا. وفي هذا السياق، برزت التنمية المستدامة كمفهوم مركزي في السياسات الدولية، بوصفها نهجًا متوازنًا يراعي احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة. وقد تعزز هذا التوجه من خلال القانون الدولي والجهود المتعددة التي تبذلها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لدعم المبادرات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك المتعلقة بتعزيز ريادة الأعمال والمشاريع الابتكارية التي تستند إلى البعد البيئي والاجتماعي.

تُعد المشاريع الريادية، خاصة في الدول النامية، من أهم الأدوات الفاعلة لتحقيق التنمية المستدامة، نظرًا لقدرتها على خلق فرص عمل، وتحفيز الابتكار، واستثمار الموارد المحلية بكفاءة. ومع تنامي هذا الدور، اتجهت المنظمات الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والبنك الدولي، إلى تبني سياسات وبرامج دعم متنوعة تهدف إلى تمكين الرياديين، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وربطها بأهداف التنمية المستدامة (SDGs). ويواكب ذلك تطور متزايد في الأطر القانونية الدولية التي تنظم العلاقات الاقتصادية والبيئية والإنمائية بين الدول، وتضع التزامات مشتركة في مجالات مثل مكافحة الفقر، وتمكين المرأة، والتحول الأخضر.

وفي السياق الليبي، برغم ما تعانيه الدولة من تحديات سياسية واقتصادية وأمنية، برزت محاولات متعددة لتعزيز ريادة الأعمال بوصفها مخرجًا من الأزمات المتراكمة، خاصة لدى فئة الشباب والنساء. وقد ظهرت بوادر تعاون بين ليبيا وعدد من المنظمات الدولية لدعم برامج ومشاريع صغيرة تهدف إلى تحقيق أثر تنموي مستدام، بما يقتضي تسليط الضوء على مدى فاعلية هذا التعاون، ومدى انسجامه مع الأطر القانونية الدولية الناظمة للتنمية.

انطلاقًا مما تقدم، يسعى هذا البحث إلى دراسة دور القانون الدولي والمنظمات الدولية في دعم التنمية المستدامة والمشاريع الريادية، من خلال تحليل الأطر النظرية، واستعراض أبرز المبادرات الدولية، مع التطرق إلى التجربة الليبية كنموذج تطبيقي في بيئة ما بعد النزاع، تعاني من هشاشة المؤسسات وضعف الموارد، لكنها تحمل في الوقت ذاته إمكانيات كبرى للنهوض عبر دعم ريادي فعّال ومستدام.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول أحد أبرز القضايا المعاصرة التي تشغل الاهتمام الدولي، وهي تحقيق التنمية المستدامة في ظل الأطر القانونية الدولية ودور الريادة في دعمها. وتتلخص أهميته في النقاط الآتية:

1. إبراز البعد القانوني الدولي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحليل الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وبيان التزامات الدول تجاه الأهداف الأممية للتنمية.
2. تسليط الضوء على العلاقة بين الريادة والتنمية في السياسات الدولية، باعتبار ريادة الأعمال أداة محورية لتحريك عجلة الاقتصاد وتحقيق تنمية شاملة.
3. تقديم قراءة تحليلية للتجربة الليبية في ضوء الأطر الدولية، بما يكشف عن التحديات القانونية والمؤسسية التي تواجه ليبيا ويقترح سبل تفعيل دورها ضمن المنظومة الدولية.
4. سدّ فجوة بحثية في الدراسات القانونية العربية التي غالبًا ما تركز على التنمية من منظور اقتصادي أو اجتماعي دون التعمق في الأساس القانوني الدولي والبعد الريادي.

أما أسباب اختيار الموضوع فتعود إلى:

الحاجة الملحّة لإيجاد آليات قانونية فعّالة تعزز قدرة الدول النامية، ومنها ليبيا، على تحقيق التنمية المستدامة في مرحلة إعادة الإعمار والاستقرار.

التغيرات العالمية المتسارعة، بما فيها التزامات الدول بأهداف التنمية المستدامة 2030، وما يفرضه ذلك من دراسة العلاقة بين القواعد القانونية الدولية وتطبيقاتها الوطنية.

الرغبة في إبراز أهمية ريادة الأعمال كدعامة للتنمية المستدامة، خاصة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وتحتاج إلى حلول مبتكرة.

ندرة الدراسات التي تجمع بين التحليل القانوني الدولي والتطبيق العملي في السياق الليبي، مما يمنح البحث قيمة مضافة أكاديمية وعملية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة هذا البحث في وجود فجوة معرفية تتعلق بمدى قدرة الأطر القانونية الدولية وآليات المنظمات الدولية على دعم تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز ريادة الأعمال في الدول النامية، مع التركيز على الحالة الليبية التي تعاني من تحديات تشريعية ومؤسسية تعيق تفعيل تلك الأطر.

ويثور التساؤل الرئيس: إلى أي مدى يسهم القانون الدولي ودور المنظمات الدولية في تمكين ليبيا من تحقيق التنمية المستدامة ودعم المبادرات الريادية في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية

الراهنة؟

ينبثق عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية، من أهمها:

1. ما هي أهم القواعد والمبادئ القانونية الدولية التي ترسم الإطار العام للتنمية المستدامة وريادة الأعمال؟
2. كيف تُفعّل المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة والبنك الدولي، هذه القواعد في برامجها ومبادراتها تجاه الدول النامية؟
3. ما أبرز العقبات التشريعية والمؤسسية التي تواجه ليبيا في مواءمة سياساتها الوطنية مع هذه الأطر الدولية؟
4. ما السبل القانونية المقترحة لسدّ هذه الفجوة وتحقيق تكامل فعّال بين الجهود الدولية والواقع الليبي؟

وبذلك يسعى البحث إلى سدّ هذه الثغرة من خلال تحليل العلاقة بين القانون الدولي والتنمية المستدامة، وتقديم مقترحات عملية تسهم في تطوير المنظومة القانونية الليبية بما ينسجم مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة والمتوقعة، تتمثل فيما يلي:

1. تحليل الإطار القانوني الدولي للتنمية المستدامة والمشاريع الريادية، وبيان المبادئ والأحكام التي تنظّمها الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة.
2. تحديد دور المنظمات الدولية – مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي – في وضع السياسات والبرامج الداعمة للتنمية المستدامة وريادة الأعمال، مع تقييم فعالية هذه الأدوار في الدول النامية.
3. تقييم التجربة الليبية ومقارنتها بتجارب دول نامية أخرى، للكشف عن التحديات والمعوقات التشريعية والمؤسسية، واقتراح توصيات عملية وتشريعية تعزز التكامل بين الإطار القانوني الوطني والمعايير الدولية لتحقيق تنمية مستدامة فعّالة.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على منهجية علمية متكاملة قوامها مجموعة من القواعد والإجراءات التي أقرّها المتخصصون في منهجية البحوث، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة وكشف الحقيقة العلمية موضوع الدراسة، ويتجسّد ذلك في العناصر الآتية:

1. المنهج الوصفي-التحليلي: من خلال استعراض المفاهيم القانونية للتنمية المستدامة وريادة الأعمال، وتحليل النصوص والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بهدف بيان الإطار المعياري الذي يقدمه القانون الدولي.
2. المنهج المقارن: عبر مقارنة التجربة الليبية مع تجارب عدد من الدول النامية، لاستخلاص أوجه التشابه والاختلاف وتحديد أفضل الممارسات في دعم التنمية المستدامة والمشاريع الريادية.
3. المنهج النقدي: برصد التحديات والثغرات التشريعية والمؤسسية التي تعيق مواءمة السياسات الوطنية مع الأطر الدولية، وتقديم مقترحات عملية وتشريعية لمعالجتها.

تتيح هذه المناهج، مجتمعة، فهماً أعمق للعلاقة بين القانون الدولي ودور المنظمات الدولية من جهة، والواقع الليبي من جهة أخرى، بما يقود إلى نتائج علمية سليمة وتوصيات قابلة للتطبيق

الدراسات السابقة:

حرص الباحث على الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، ودراستها دراسة نقدية فاحصة، وذلك بهدف إبراز ما قدمته من إسهامات علمية وما كشفته من ثغرات معرفية يمكن البناء عليها. وقد شملت هذه الدراسات مؤلفات وأبحاثًا تناولت:

1. الإطار القانوني الدولي للتنمية المستدامة: حيث استعرضت هذه الدراسات المبادئ والاتفاقيات الدولية التي أرست أسس التنمية المستدامة، مع تحليل دور القانون الدولي في توجيه السياسات الوطنية.
2. دور المنظمات الدولية في دعم ريادة الأعمال: ركزت على مساهمة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز الابتكار والريادة في الدول النامية.
3. التجارب المقارنة للدول النامية: تناولت نماذج من دول نامية نجحت في مواءمة تشريعاتها مع الأطر الدولية لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد تم تقديم قائمة وصفية لأهم هذه الدراسات، مع تقويم مختصر لمحتواها، شمل بيان مناهجها وأهدافها ونتائجها ومدى صلتها بموضوع البحث.

وأظهرت القراءة النقدية أن معظم هذه الدراسات ركزت على الجانب النظري العام، بينما افتقرت إلى تناول معمق للتجربة الليبية، الأمر الذي يعزز أهمية هذا البحث في سدّ هذه الفجوة المعرفية من خلال تحليل خصوصية الحالة الليبية ضمن الأطر الدولية.

خطة البحث: :

المبحث الأول: الإطار القانوني الدولي لدعم التنمية المستدامة والمشاريع الريادية

المطلب الأول: المفاهيم القانونية للتنمية المستدامة والمشاريع الريادية

المطلب الثاني: مساهمة القانون الدولي والمنظمات الدولية في دعم التنمية والريادة

المبحث الثاني: التحديات التطبيقية أمام تفعيل الدعم الدولي للتنمية والريادة – التجربة الليبية نموذجًا

المطلب الأول: أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية في تفعيل آليات الدعم الدولي

المطلب الثاني: تقييم تجربة ليبيا في التعاون مع المنظمات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول

الإطار القانوني الدولي لدعم التنمية المستدامة والمشاريع الريادية

تمهيد:

يشكل الإطار القانوني الدولي حجر الأساس في تنظيم التزامات الدول وتعزيز التعاون متعدد الأطراف لتحقيق التنمية المستدامة ودعم ريادة الأعمال. فقد أسهمت المواثيق الدولية، والاتفاقيات متعددة الأطراف، وقرارات الهيئات الأممية، في ترسيخ قواعد ومعايير دولية تُلزم الدول بالسير في مسارات تنموية متوازنة، وتُوفّر آليات مساندة لتشجيع الابتكار وتمكين الفئات المنتجة اقتصاديًا، بما يُحقق الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية على نحو متكامل.

المطلب الأول

المفاهيم القانونية للتنمية المستدامة والمشاريع الريادية

تمهيد:

تُعدّ المفاهيم القانونية الدقيقة لكل من التنمية المستدامة والمشاريع الريادية مدخلًا أساسيًا لفهم الإطار النظري لهذا البحث، إذ إن تحديد مضمون كل منهما يُشكّل القاعدة التي يُبنى عليها تحليل الأدوار الدولية ذات الصلة. فقد تطور مفهوم التنمية المستدامة من مجرد توجه اقتصادي إلى إطار قانوني شامل يوازن بين متطلبات النمو وحماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية، في حين باتت ريادة الأعمال تُصنّف كأداة استراتيجية لتنفيذ خطط التنمية، ووسيلة قانونية لتفعيل الحق في التنمية الاقتصادية والتمكين الذاتي، خاصة في الدول النامية. لذا، يقتضي الأمر استعراضًا منهجيًا لهذه المفاهيم كما صاغتها الأدبيات القانونية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

الفرع الأول :تطور مفهوم التنمية المستدامة وعلاقته بالحقوق والتزامات الدولة في القانون الدولي

أضحى مفهوم التنمية المستدامة في العقود الأخيرة من أبرز المفاهيم المحورية في الخطاب الدولي القانوني والسياسي، نتيجة لتنامي التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تهدد استقرار

المجتمعات ومستقبل الأجيال القادمة. فقد تجاوزت التنمية أهدافها التقليدية المتمثلة في النمو الاقتصادي المجرد، لتتجه نحو أنماط شاملة تراعي العدالة الاجتماعية، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتمكين الإنسان من سبل العيش الكريم ضمن بيئة آمنة ومتوازنة. وبهذا المعنى، أصبحت التنمية المستدامة إطارًا جامعًا لتوجهات السياسات العامة، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وهو ما استلزم وجود قواعد قانونية تنظّمها، وتربطها بمبادئ حقوق الإنسان، والتزامات الدول، ومهام المنظمات الدولية. (الذوادي، 2019، ص(17).)

اولاً:التطور المعياري لمفهوم التنمية المستدامة في القانون الدولي المعاصر

وقد ظهر المفهوم القانوني للتنمية المستدامة لأول مرة بشكل رسمي في إعلان ريو لعام 1992، ثم تطور في أجندة التنمية 2030 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2015، التي نصّت على 17 هدفًا و169 غاية تُعد بمثابة خطة عمل عالمية للقضاء على الفقر، وحماية كوكب الأرض، وضمان الرخاء للجميع .

(United Nations General Assembly, 2015)،

ويرتكز هذا المفهوم على ثلاثة أبعاد مترابطة: البُعد الاقتصادي (النمو، الإنتاج، التشغيل)، البُعد الاجتماعي (العدالة، المساواة، التعليم، الصحة)، والبُعد البيئي (الحفاظ على التنوع الحيوي، مكافحة التغير المناخي، إدارة الموارد الطبيعية).(الطيب، 2020، ص. (٤٥))

ثانياً: الالتزامات الدولية في مجال التنمية المستدامة وفق الاتفاقيات والمعاهدات العالمية

أما على المستوى القانوني، فقد أدرجت العديد من الاتفاقيات الدولية مبادئ التنمية المستدامة ضمن قواعدها، ومن أبرزها:

1_اتفاقية باريس بشأن المناخ 2015 التي ألزمت الدول بخفض الانبعاثات الكربونية وفقًا لمبدأ "المسؤوليات المشتركة والمتمايزة "

(Paris Agreement, 2015, Article 2, para.).

2_العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966 الذي نص على حق الشعوب في التنمية والرفاه؛

(International Covenant on Economic, Social ،1966) Arts. 1 & 11 [ICESCR], and Cultural (Rights

3_اتفاقية التنوع البيولوجي 1992، وغيرها من المعاهدات التي دمجت اعتبارات الاستدامة ضمن بنيتها القانونية

(Convention on Biological Diversity, 1992) .

الفرع الثاني:التكامل بين المشاريع الريادية والتنمية المستدامة: المقاربات القانونية والدولية

وفي موازاة ذلك، برز مفهوم المشاريع الريادية كرافعة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، خصوصًا في الدول النامية والمتأثرة بالأزمات، لما تتيحه هذه المشاريع من فرص لخلق الوظائف، وتعزيز الابتكار، وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية للأفراد والمجتمعات. وتُعرّف ريادة الأعمال، وفقًا لتقرير البنك الدولي، بأنها "القدرة على تحويل فكرة مبتكرة إلى مشروع اقتصادي أو اجتماعي يُسهم في خلق قيمة مضافة مستدامة".

(World Bank, 2018, p. 9)

وفي السياق القانوني، أصبحت العديد من الدول والمنظمات الدولية تُقرّ أطرًا تشريعية تدعم الرياديين من خلال التيسير الضريبي، وتوفير الحوافز، وتسهيل الحصول على التمويل .(النجار، 2021، ص. 33)

ويتجلى الارتباط العضوي بين التنمية المستدامة وريادة الأعمال في كون الأخيرة أداة تنفيذية فعالة لتحقيق أهداف التنمية. فالمشاريع الريادية ليست فقط مشروعات اقتصادية، بل هي آليات لإحداث تغيير اجتماعي،

وتوظيف مستدام للموارد، وابتكار حلول لمشكلات معقدة مثل الفقر، والبطالة، وتدهور البيئة.

(Elkington, 1997)

وبالتالي، فإن تعزيز هذا النمط من المشروعات يُعد خيارًا استراتيجيًا يتطلب تهيئة بيئة قانونية ومؤسسية داعمة، محليًا ودوليًا.

ويكتسب هذا الارتباط أهمية خاصة في البيئات الهشة أو الخارجة من النزاع، كما في الحالة الليبية، حيث تمثل ريادة الأعمال أحد المسارات الممكنة للتعافي الاقتصادي والاجتماعي، شرط وجود دعم تشريعي و

وتنفيذي داخلي دولي فعّال لتذليل العقبات وتحفيز المبادرات المنتجة ذات الأثر.

(UNDP Libya, 2022).

المطلب الثاني

مساهمة القانون الدولي والمنظمات الدولية في دعم التنمية والريادة

تمهيد:

يُعدّ تفعيل مبادئ القانون الدولي وتوظيف أدوات المنظمات الدولية من الركائز الأساسية لدعم جهود التنمية والارتقاء بريادة الأعمال في الدول النامية. فقد ساهمت الأطر القانونية الدولية، إلى جانب

برامج وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية متعددة الأطراف، في توجيه الدعم الفني والمالي نحو بناء قدرات الدول، وتعزيز مناخ الابتكار، وتوفير بيئات تمكينيه للمشروعات الريادية، بما يُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق منظور شمولي عابر للحدود.

الفرع الأول :أهمية القانون الدولي في توجيه التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة

يشكّل القانون الدولي أداةً مركزية في تنظيم العلاقات بين الدول والمجتمعات وتوجيهها نحو تحقيق أهداف مشتركة تتجاوز الحدود السيادية، ويُعد دعم التنمية المستدامة أحد أبرز هذه الأهداف. وفي ظل تعاظم التحديات العالمية، أضحى من غير الممكن تحقيق التنمية المستدامة بمعزل عن أطر قانونية دولية ملزمة ومؤسسات متعددة الأطراف تُسهِم في بلورة السياسات وتنفيذ البرامج على أرض الواقع. ويُعزز من هذا التوجه ما نصت عليه المواثيق الدولية الحديثة من ضرورة إعمال مبدأ التعاون الدولي لتحقيق التوازن بين التنمية وحقوق الإنسان وحماية البيئة. (الخليل، 2020، ص. 41)

اولاً: الالتزامات الدولية وتضامن الدول في تعزيز التنمية المستدامة وفق القانون الدولي

وقد ساهمت قواعد ومبادئ القانون الدولي في ترسيخ التزامات قانونية وأخلاقية على عاتق الدول والمؤسسات تجاه قضايا التنمية. فمبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة"، الذي رسّخته اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (1992) واتفاقية باريس (2015)، يعكس الوعي القانوني الدولي بضرورة أن تتحمّل الدول المتقدمة النصيب الأكبر من مسؤولية دعم الدول النامية في جهودها التنموية.

(Paris Agreement, 2015, Art. 4, para3)

كما أقرّ إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة (2002) بأن تحقيق التنمية العادلة يتطلب تضامنًا قانونيًا ومؤسسيًا يتخطى الحدود الوطنية.

(United Nations, 2002, para. 5)

ثانياً :المسؤوليات الدولية ودور التضامن في دعم التنمية المستدامة

وقد أدّت المنظمات الدولية دورًا محوريًا في نقل هذه المبادئ من حيّز النصوص إلى واقع التنفيذ. فمنظمة الأمم المتحدة، عبر أذرعها المختلفة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،(UNCTAD ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمشروعات ((UNOPS)، قد وضعت استراتيجيات تنفيذية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمكين الفئات الهشة، ودمج مفاهيم الاستدامة الابتكار في سياسات الدول النامية . (UNDP, 2021)وتُعد أجندة التنمية المستدامة 2030 المرجعية الأساسية التي تستند إليها هذه البرامج، لا

سيما أهدافها ذات الصلة بريادة الأعمال مثل الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، والهدف 12(الاستهلاك و الإنتاج المسؤولان).
)United Nations General Assembly, 2015(
وفي الإطار ذاته، تلعب المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، دورًا بارزًا في تمويل ودعم السياسات الاقتصادية التي تعزّز مناخ ريادة الأعمال المستدامة، حيث تقدم هذه المؤسسات قروضًا ميسّرة ومساعدات فنية للدول التي تلتزم بإصلاحات اقتصادية تُراعي البعد الاجتماعي والبيئي
(World Bank Group, 2022, p. 13)
كما تُسهم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)والريادة في دعم البلدان النامية من خلال دراسات سياساتية وتوصيات تُعزّز الحوكمة الرشيدة والابتكار والريادة
(OECD Entrepreneurship at a Glance) 2020, p. 22،)
الفرع الثاني: تفاعل القانون الدولي مع البيئات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة وريادة الأعمال
وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص الدولي أصبحا أيضًا فاعلين رئيسيين في هذا المجال، إذ باتت الشراكة بين القطاعات المتعددة عنصرًا جوهريًا في تنفيذ برامج التنمية المستدامة، وفق ما تنص عليه المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs)
(United Nations Human Rights Council, 2011)
وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن فاعلية القانون الدولي والمنظمات الدولية في دعم التنمية والريادة تظل رهينة بجملة من المحددات، مثل: مستوى التزام الدول، وملاءمة البيئة القانونية المحلية، وتوفر الإرادة السياسية، والقدرة المؤسسية على الاستيعاب والتكيف. ومع ذلك، فإن الاتجاه العام يُشير إلى تزايد الاعتراف الدولي بريادة الأعمال كأداة محورية للتنمية المستدامة، وهو ما يُعزّز الحاجة إلى تطوير الأطر القانونية والمؤسسية بما يُحقق أكبر قدر من التنسيق بين القانون الدولي ومتطلبات الواقع التنموي للدول النامية، ومن بينها ليبيا(الكيلاني، 2023، ص. 17).

المبحث الثاني

التحديات التطبيقية أمام تفعيل الدعم الدولي للتنمية والريادة – التجربة الليبية نموذجًا

تمهيد:

رغم تعدد المبادرات الدولية الرامية إلى دعم التنمية المستدامة والمشاريع الريادية، إلا أن تفعيل هذا الدعم على المستوى الوطني يواجه جملة من التحديات التطبيقية، خاصة في الدول التي تمر

بظروف انتقالية معقدة. وتُعدّ ليبيا نموذجًا دالًا على تلك الإشكالات، حيث تعيق العوامل القانونية والمؤسسية، إلى جانب الأوضاع السياسية والاقتصادية، فعالية الاستفادة من المساندة الدولية، مما يستوجب تحليل هذه التحديات لفهم حدود وواقع هذا التعاون في السياق الليبي.

المطلب الأول

أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية في تفعيل آليات الدعم الدولي

تمهيد:

على الرغم من تنامي مظاهر التعاون الدولي في مجالات التنمية والريادة، إلا أن الدول النامية تواجه صعوبات متعددة في تفعيل آليات هذا الدعم على نحو فعّال. وتنبع هذه التحديات من عوامل تشريعية ومؤسسية واقتصادية، إضافة إلى معوقات تتصل بضعف الحوكمة وغياب الرؤية الاستراتيجية، وهو ما يُحدّ من مردودية الشراكة الدولية ويُفرغ الكثير من البرامج من مضمونها التنموي الحقيقي.

الفرع الاول: فجوة التطبيق بين الالتزامات الدولية والتنمية المحلية في الدول النامية

على الرغم من اتساع دائرة الاهتمام الدولي بالتنمية المستدامة وريادة الأعمال، وصدور العديد من الاتفاقيات والبرامج التي تهدف إلى دعم الدول النامية، إلا أن التفعيل العملي لهذه الآليات يواجه جملة من التحديات البنيوية والقانونية والمؤسسية التي تُضعف من أثر التدخل الدولي الإيجابي. وتختلف هذه التحديات في طبيعتها وحدّتها من دولة إلى أخرى، إلا أن ثمة قواسم مشتركة تجعل من العديد من المبادرات الدولية ذات طابع رمزي أو شكلي، لا ينعكس فعليًا على التنمية المحلية.(الطيب سلامة، 2020، ص. 29).

أولاً :جمود التشريعات الوطنية وتأثيره على ريادة الأعمال والاستفادة من الدعم الدولي

أول هذه التحديات يتمثل في ضعف البنية التشريعية والتنظيمية في الدول النامية، حيث لا تزال القوانين المحلية المتعلقة بريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية تتسم في كثير من الأحيان بالتقليدية والجمود، فضلاً عن غياب التكامل بينها وبين الأهداف الأممية للتنمية المستدامة. كما أن القوانين الناظمة للبيئة الاستثمارية والابتكار في هذه الدول غالبًا ما تفتقر إلى الوضوح والاستقرار، مما يُشكّل عائقًا أمام الاستفادة من فرص التمويل والدعم الدولي.(عطية، 2021، ص. 88)

ثانياً: ضعف القدرات المؤسسية والإدارية وأثره على استيعاب برامج الدعم الدولي

يضاف إلى ذلك، نقص القدرات المؤسسية والفنية، إذ تُعاني الأجهزة الإدارية في عدد من الدول النامية من ضعف التأهيل والتخصص، وتفشي البيروقراطية، وغياب أنظمة فعالة للتخطيط والمتابعة والتقييم. وهذه التحديات تجعل من الصعب استيعاب وتطبيق برامج المنظمات الدولية

بشكل يتماشى مع متطلبات البيئة المحلية، مما يؤدي إلى إخفاق الكثير من المشاريع الدولية في تحقيق أهدافها.

(UNCTAD, 2022, p. 67)

ومن التحديات الجوهرية كذلك، الفجوة بين التوصيات الدولية والسياسات الوطنية. فغالبًا ما تصوغ الدول التزاماتها الدولية بصورة شكلية، دون إدماج فعلي لأهداف التنمية المستدامة ضمن خططها الوطنية أو موازناتها العامة. ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى غياب الإرادة السياسية، حيث قد تُفضّل بعض الحكومات الحفاظ على النمط الريعي أو المركزي في إدارة الموارد، على حساب الانفتاح على الابتكار وريادة الأعمال.

(Al-Shuwaier, 2020, p. 41)

الفرع الثاني :القيود المفروضة على السيادة الوطنية في البرامج الدولية وأثرها على التنمية المستدامة

وتواجه الدول النامية أيضًا تحديًا مرتبطًا بالعلاقات غير المتوازنة مع المنظمات الدولية، إذ يُلاحظ أن كثيرًا من الاتفاقيات والبرامج التمويلية تأتي مشروطة بإصلاحات اقتصادية قد تكون غير ملائمة للواقع المحلي، أو تُفرض دون مراعاة السياق الاجتماعي والثقافي. وتُثار في هذا الصدد تساؤلات قانونية حول مدى احترام مبدأ السيادة الوطنية في تصميم وتنفيذ تلك البرامج، خاصة في البلدان الخارجة من نزاعات أو التي تمر بمرحلة انتقال سياسي هشة.(92، 2022، p. Hamdan)

أما فيما يتعلق بريادة الأعمال تحديدًا، فإن أبرز التحديات تتمثل في ضعف الوصول إلى التمويل، وغياب البنى التحتية الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وافتقار منظومات التعليم والتكوين إلى برامج متخصصة في الابتكار وإدارة المشروعات. وهذه العوامل مجتمعة تُقوّض القدرة الفعلية للرياديين على الاستفادة من الدعم الدولي، وتجعل مشاريعهم عرضة للفشل أو عدم الاستدامة .

(OECD, 2021, p. 34)

وتتفاقم هذه التحديات في السياقات غير المستقرة، حيث تؤدي الأوضاع الأمنية والسياسية الهشة إلى تراجع اهتمام المنظمات الدولية بتفعيل برامج طويلة المدى، والتركيز بدلاً من ذلك على التدخلات الإنسانية الطارئة، وهو ما يضع التنمية المستدامة والمشاريع الريادية في مرتبة متأخرة من أولويات الدعم الدولي.

(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي][UNDP،2021 ، [ص. (١٠))

وفي ضوء ما تقدم، فإن تجاوز هذه التحديات يتطلب مراجعة شاملة للمنظومات التشريعية

والإدارية في الدول النامية، وبناء شراكات أكثر توازنًا مع المنظمات الدولية، تقوم على أساس احترام الخصوصيات الوطنية، والالتزام المتبادل بالشفافية، والكفاءة، والأثر الفعلي على الأرض.

المطلب الثاني

تقييم تجربة ليبيا في التعاون مع المنظمات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة

تمهيد:

تُعد ليبيا من الدول التي شهدت تدخلًا واسعًا من قبل المنظمات الدولية في مجالات دعم الاستقرار والتنمية، خصوصًا في ظل ما تمرّ به من أزمات ممتدة. إلا أن تقييم فاعلية هذا التعاون يقتضي النظر في مدى تواؤم البرامج الدولية مع الاحتياجات المحلية، وقدرة المؤسسات الوطنية على استيعابها وتنفيذها. ومن هنا، تبرز أهمية تحليل التجربة الليبية للوقوف على ما تحقق من نتائج، وما واجهته من عراقيل، في سياق تفعيل الشراكة الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفرع الأول : الإطار العام للتحديات التنموية في ليبيا وأثرها على فاعلية التعاون الدولي

حيث انها واجهت تحديات مركبة في مسارها التنموي، خصوصًا بعد عام 2011، نتيجة التحولات السياسية العميقة، وتدهور مؤسسات الدولة، وضعف الاستقرار الأمني والاقتصادي. وقد انعكست هذه التحديات بشكل مباشر على قدرة الدولة في تبني سياسات تنموية فعالة، بما في ذلك استيعاب الدعم الدولي وتحويله إلى نتائج تنموية ملموسة. وعلى الرغم من هذه الظروف، شهدت ليبيا محاولات متعددة للتعاون مع المنظمات الدولية في مجالات التنمية المستدامة وريادة الأعمال، لكن هذه التجربة لا تزال تواجه قيودًا هيكلية ومؤسسية تحد من فعاليتها. (بن طاهر، 2022، ص. 17)

أولاً: التحديات التشريعية والمؤسسية أمام بناء بيئة داعمة لريادة الأعمال في ليبيا

من الناحية القانونية، لم تبلور ليبيا حتى الآن إطارًا تشريعيًا شاملًا ومتكاملًا خاصًا بالتنمية المستدامة أو بريادة الأعمال، وإن كانت بعض التشريعات تتناول هذه الجوانب بصورة جزئية. فعلى سبيل المثال، تضمّن قانون تشجيع الاستثمار رقم (9) لسنة 2010م بعض الحوافز التي يمكن أن تشكل بيئة مواتية لريادة الأعمال، إلا أن غياب لوائح تنفيذية واضحة ومحدثة أضعف من تطبيقه على أرض الواقع

(قانون رقم 9 لسنة 2010، المواد 4 و10)

كما صدرت بعض القرارات الوزارية لتأسيس أجهزة تهدف إلى دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة، مثل الهيئة العامة لدعم وتشجيع الصناعات الصغرى، غير أن فاعلية هذه المؤسسات لا تزال محدودة بسبب غياب التمويل المستقر، وتداخل الصلاحيات، وغياب استراتيجية وطنية

واضحة.
(الهيئة العامة لتشجيع الصناعات الصغرى، 2021، ص. 6)

ثانياً: جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم التنمية المحلية وتمكين الفئات المجتمعية في ليبيا

على مستوى التعاون الدولي، شرعت ليبيا، من خلال الشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، في تنفيذ عدد من المبادرات الهادفة إلى دعم التنمية المحلية وتمكين فئات مجتمعية محددة مثل الشباب والنساء. فقد أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) منذ عام 2017 عدة برامج في مدن ليبية متعددة، ركّزت على تعزيز قدرات البلديات، وتوفير تدريبات للرياديين، وتمويل مشاريع صغيرة، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا، والخدمات المجتمعية. (UNDP Libya, 2022, p. 14)

الفرع الثاني : إشكاليات التنسيق والاستدامة في مبادرات الشراكة الدولية داخل السياق الليبي

ومن أبرز النماذج الدالة على هذا التعاون، مشروع "تعزيز الاستقرار من خلال التنمية المحلية" الممول من عدة شركاء دوليين، والذي سعى إلى تهيئة بيئة مواتية للمشاريع الصغرى، وتحسين مستوى الخدمات الأساسية في مناطق ذات هشاشة عالية، مثل سبها، وأوباري، ومصراتة . كما قامت بعض الوكالات، مثل منظمة GIZ الألمانية، ومنظمة Spark الهولندية، بتنفيذ برامج تستهدف بناء قدرات رياديي الأعمال الليبيين، وتوفير حاضنات أعمال في عدة مناطق، رغم الصعوبات اللوجستية والسياسية القائمة. (UNDP, 2021)

لكن هذه التجارب، رغم أهميتها، لا تزال تواجه إشكالات متعددة، من بينها ضعف الاستدامة المؤسسية، حيث تنتهي العديد من المبادرات الدولية بانتهاء التمويل دون دمجها فعليًا في السياسات العامة للدولة الليبية. كما أن ضعف التنسيق بين المؤسسات الوطنية والجهات الدولية أدى إلى تكرار بعض المشاريع، أو افتقارها إلى آلية تقييم فاعلة، فضلًا عن ضعف المتابعة بعد التنفيذ. (شعيب، 2023، ص. 22)

أضف إلى ذلك أن التباينات الجغرافية والسياسية في ليبيا جعلت من الصعب تنفيذ برامج موحّدة، حيث غالبًا ما يتم تركيز الجهود في مدن دون أخرى، مما يُكرّس الفجوة التنموية، ويُضعف العدالة في توزيع فرص الدعم الريادي . ومع ذلك، فإن وجود شراكات دولية فعلية، وتزايد وعي الشباب الليبي بأهمية ريادة الأعمال، يقدمان فرصة حقيقية لإعادة صياغة استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، شريطة أن يتم ذلك ضمن إطار قانوني منظم، وتحت مظلة شراكة متوازنة مع المنظمات الدولية، تأخذ بعين الاعتبار السياق الليبي وخصوصيته الاجتماعية

والسياسية.(UNSMIL،2020 (ص.(١١))

الخاتمة والنتائج

لقد تناول هذا البحث بالدراسة والتحليل دور القانون الدولي والمنظمات الدولية في دعم التنمية المستدامة والمشاريع الريادية، مع تركيز خاص على التجربة الليبية بوصفها نموذجًا لدولة تمر بمرحلة انتقالية معقدة وتواجه تحديات تنموية مركبة. وقد حاول البحث استجلاء الأبعاد القانونية لمفهومي التنمية المستدامة وريادة الأعمال، وتحليل مدى انخراط المجتمع الدولي، من خلال أطره القانونية والمؤسساتية، في تعزيز هذه الأهداف، لا سيما في البيئات الهشة.

أظهرت الدراسة أن القانون الدولي، عبر ما يتضمنه من مبادئ ملزمة وتوجيهات سياسية، يمثل أرضية معيارية مهمة لتوجيه جهود التنمية وتحقيق العدالة بين الدول والأجيال، خاصة من خلال الاتفاقيات متعددة الأطراف مثل اتفاقية باريس للمناخ، وأجندة التنمية 2030. كما بيّنت أن المنظمات الدولية، بمختلف مستوياتها، قد قطعت خطوات مهمة نحو تمكين المشاريع الريادية ودعم الدول النامية فنيًا وماليًا، لكن التفاوت بين الإمكانيات النظرية والنتائج العملية ما زال كبيرًا، خصوصًا في البلدان التي تفتقر إلى الإطار المؤسسي المستقر.

أما فيما يتعلق بالتجربة الليبية، فقد بيّن البحث أن الدولة الليبية لم تنجح بعد في صياغة سياسة وطنية واضحة ومتكاملة للتنمية المستدامة أو لتمكين ريادة الأعمال ضمن منظومة تشريعية عصرية ومنفتحة. ورغم تعدد المبادرات الدولية المنفذة داخل ليبيا منذ عام 2017، فإن غياب التنسيق المؤسسي، وتشتت الجهود، والضعف الإداري، قد حدّ كثيرًا من فاعلية تلك البرامج وأثرها طويل المدى. ومع ذلك، فإن بوادر الشراكة مع المنظمات الدولية، وازدياد الوعي المحلي بريادة الأعمال، يقدّمان فرصة لإعادة بناء مقاربة وطنية للتنمية تتسق مع المعايير الدولية وتستجيب للحاجات المحلية.

أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

1. القانون الدولي يمثل مرجعًا معياريًا مهمًا في تنظيم التزامات الدول تجاه قضايا التنمية المستدامة، خاصة من خلال مبادئ مثل التعاون الدولي، والعدالة البيئية، والمسؤوليات المتمايزة.
2. المنظمات الدولية تلعب دورًا فاعلًا لكنه غير كافٍ، إذ إن البرامج والمبادرات غالبًا ما تفتقر إلى الاستمرارية والتوطين الفعّال داخل البنى المؤسسية للدول النامية.
3. ريادة الأعمال تحولت إلى أداة استراتيجية للتنمية في الخطاب الدولي، وجرى ربطها بعدد من أهداف التنمية المستدامة، لكنها لا تزال تحتاج إلى دعم قانوني وتشريعي مؤسسي محلي يضمن

استدامتها.

4. ليبيا تفتقر إلى إطار قانوني متكامل ومحدث لتنظيم ريادة الأعمال والتنمية المستدامة، وتعاني من ضعف في التنسيق بين المؤسسات الوطنية والجهات الدولية، مما يحد من الأثر الإيجابي للمشاريع الدولية المنفذة.

5. أبرز العوائق في التجربة الليبية تمثلت في: عدم استقرار السياسات، ضعف القدرات الإدارية، غياب
الحوكمة الرشيدة، وضعف التمويل الوطني، بالإضافة إلى الفجوة الجغرافية في تنفيذ البرامج التنموية.

التوصيات والمقترحات

انطلاقًا من النتائج التي خلص إليها هذا البحث بشأن دور القانون الدولي والمنظمات الدولية في دعم التنمية المستدامة والمشاريع الريادية، والتحديات التي تواجه تفعيل هذه الأدوار في السياقات الوطنية، لا سيما في الحالة الليبية، يُمكن اقتراح مجموعة من التوصيات على مستويين: دولي ووطني.

أولًا: على المستوى الدولي

1. ضرورة تعزيز فاعلية أدوات القانون الدولي التنموي من خلال تطوير آليات أكثر إلزامًا لمتابعة تنفيذ الدول لتعهداتها في مجالات التنمية المستدامة والريادة، وربط الدعم الدولي بمؤشرات حقيقية للأثر.

2. إعادة تصميم برامج المنظمات الدولية بما يتلاءم مع السياقات المحلية، مع مراعاة الفوارق الثقافية والمؤسساتية للدول النامية، وتفادي النماذج الجاهزة التي تُستنسخ دون تقييم للخصوصية الوطنية.

3. توسيع مفهوم الشراكة الدولية ليشمل الجهات غير الحكومية (الجامعات، منظمات المجتمع المدني، رواد الأعمال المحليين)، مما يُعزّز من الشفافية والتكامل بين مختلف الفاعلين في التنمية.

4. ضمان التوزيع الجغرافي العادل للتدخلات الدولية داخل الدول الهشة، بحيث لا تتركز البرامج في المدن الكبرى دون المناطق الطرفية، بما يُحقّق التوازن التنموي والمساواة في الفرص.

5. دعم إنشاء مرصد دولي مستقل لرصد أثر المشاريع الدولية المتعلقة بريادة الأعمال والتنمية في الدول النامية، وتقييم كفاءتها وجدواها بشكل دوري وعلني.

ثانيًا: على المستوى الليبي

1. الإسراع في إعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تُستند إلى أهداف أجندة 2030، وتتكامل فيها جهود الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما يُحدّد الأولويات بوضوح ويُخصّص الموارد بشكل عادل وشفاف.
2. تحديث الإطار القانوني لريادة الأعمال، من خلال إصدار قانون موحد للمشروعات الصغرى والمتوسطة والمبتكرة، يُراعي المعايير الدولية ويُبسّط الإجراءات الإدارية والضريبية أمام الرياديين.
3. إعادة هيكلة المؤسسات المعنية بدعم ريادة الأعمال مثل الهيئة العامة لدعم وتشجيع الصناعات الصغرى، وربطها بمؤشرات أداء دقيقة، وتدريب كوادرها على إدارة البرامج التنموية ذات الطابع الدولي.
4. إنشاء منصات وطنية رقمية للتواصل مع المنظمات الدولية، تُسهّل تنسيق المشاريع، وتبادل البيانات، وتُعزز مبدأ الشفافية والحوكمة في التعاون الخارجي.
5. تعزيز ثقافة الريادة والتنمية المستدامة في التعليم والإعلام، من خلال إدراج هذه المفاهيم في المناهج الدراسية، وتبني حملات توعية مجتمعية تُبرز قصص النجاح المحلية، وتُحفّز المشاركة الشعبية في جهود التنمية.
6. دعم الباحثين والمؤسسات الأكاديمية في إجراء دراسات ميدانية حول أثر البرامج الدولية في ليبيا، بما يُوفّر قاعدة معرفية علمية لصُنّاع القرار، ويساعد في تعديل السياسات بشكل مبني على الأدلة.

هذه التوصيات تمثّل إطارًا أوليًا لتفعيل الأدوار المرجوة من القانون الدولي والمنظمات الدولية، مع ضرورة التكييف المستمر لها بما يتماشى مع ديناميكيات التحولات السياسية والاجتماعية في الدول المستهدفة، ومن بينها ليبيا.

المصادر والمراجع:

- أحمد زكي خليل. (2020). القانون الدولي والتنمية: نحو عدالة إنمائية عالمية. دار الجامعة الجديدة.
- حسن علي الذوادي. (2019). القانون الدولي والتنمية المستدامة. دار النهضة العربية.
- خالد بشير بن طاهر. (2022). التنمية المستدامة في ليبيا: التحديات والآفاق. مجلة القانون والاقتصاد،
- خالد محمد النجار. (2021). ريادة الأعمال والتنمية المستدامة. مجلة البحوث الاقتصادية،

- ريم صالح شعيب. (2023). تقييم فاعلية التعاون الدولي في دعم المشاريع الصغرى في ليبيا. ورقة مقدمة إلى مؤتمر دراسات ما بعد النزاع، جامعة مصراتة.
- عبد الله عبد العزيز الشويعر. (2020). دور الإرادة السياسية في تفعيل التنمية المستدامة. مجلة التنمية والسياسات العامة،
- فتحي عبد السلام الكيلاني. (2023). تحديات تفعيل التعاون الدولي في دعم ريادة الأعمال في ليبيا. ورقة مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد المستدام، جامعة مصراتة،
- قانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار. (2010). الجريدة الرسمية، ليبيا.
- مروان قاسم الطيب. (2020). البعد البيئي للتنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي. مجلة الحقوق والبيئة،
- نهاد محمد عطية. (2021). المعوقات التشريعية أمام ريادة الأعمال في العالم العربي. مجلة الاقتصاد والقانون،
- الهيئة العامة لتشجيع الصناعات الصغرى. (2021). تقرير الأداء السنوي. طرابلس: المؤلف.
- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ((2020) .(UNSMIL. التنمية المحلية وعدم التوازن الجغرافي..

المصادر والمراجعة باللغة الإنجليزية

- **References**

- Convention on Biological Diversity. (1992). Convention on biological diversity. United Nations.
- Elkington, J. (1997). Cannibals with forks: The triple bottom line of 21st century business. Capstone Publishing.
- Hamdan, K. (2022). Sovereignty and international economic assistance in fragile states. Journal of International Law and Policy, 24, 85–100.
- GIZ Libya. (2022). Entrepreneurship support initiatives in Libya.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2020). Entrepreneurship at a glance. OECD Publishing.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2021). SME and entrepreneurship outlook. OECD Publishing.

- Spark. (2021). Libya startups programme report.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2022). World investment report: International production beyond the pandemic. United Nations.
- United Nations Development Programme (UNDP). (2021). Local governance and stabilization programme – Libya, progress summary.
- United Nations Development Programme (UNDP). (2022). Resilience and recovery programme report.
- United Nations. (2002). Johannesburg declaration on sustainable development.
- United Nations General Assembly. (2015). Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development (Resolution A/RES/70/1).
- United Nations Human Rights Council. (2011). Guiding principles on business and human rights.
- World Bank. (2018). World development report: Entrepreneurship and development .
- World Bank Group. (2022). Creating markets for sustainable growth and jobs..